الحكاية بدأت مع القاء القبض على شخصين متهمين بنقل مواد غذائية منتهية الصلاحية الى مدينة العمارة..فقد افاد مصدر في محكمة استئناف العمارة ان قاضي الجنايات في المحكمة افرج عن اثنين من المتهمين بنقل مواد غذائية منتهية الصلاحية. واكد المصدر ان شرطة المحافظة كانت قد القت القبض على اثنين من السواق،مع شحنة كبيرة من الزيوت النباتية المنتهية الصلاحية، دخلت للمحافظة، وكانت في طريقها إلى معمل زيوت ميسان، إلا أن محكمة ميسان قد افرجت عنهما بعد أن علمت ان هنالك اتفاقا مبرماً بين وزارة التجارة وشركة الزيوت النبايتة يقضي بتكرار الزيوت المنتهية الصلاحية وجعلها زيوتاً صالحة للاستخدام"مشيرا، ان المحكمة افرجت عن المتهمين بعد أن اطلعت على الوثائق الرسمية للاتفاق بين وزارة التجارة العراقية وشركة الزيوت النباتية بتكرار المواد الغذائية التالفة..

فضيحة الزيوت النباتية

وزارة التجارة تستورد زيوتاً نباتية غير صالحة للاستعمال البشري

□ بغداد- ميسان / سها الشيخلي - احمد البهادلي

الكثير من المسوؤلين في المحافظة اعتبروا الامرربما مزحة من وزارة التجارة او ان هناك لبسا، لكن قرار القضاء كان واضحا فالشخصان غير مسؤولين لانهما يعملان ضمن عقد وقعاه مع وزارة التجارة.. الحادث الذي عد محيرا وغريبا استدعى من المسؤولين المطالبة بالكشف عن ملابسات هذا الاتفاق المجحف، وطالبوا بكشف الجهات التي تقف خلفه والمستفيدة منه. حيث اعلن رئيس لجنة الصحة في مجلس محافظة ميسان ميثم لفتة عن ايقاف العمل بتكرير شحنة تبلغ كميتها اكثر من خمسة الاف طن من الزيوت ارسلت من قبل وزارة التجارة لاعادة تصنيعها بواسطة مصنع المعتصم للزيوت في المحافظة.

وقال لفتة في تصريح خاص بالمدى"انه تم اكتشاف نفاد تاريخ الصلاحية للزيوت التي ارسلت لمصنع المعتصم والتي اثبتت التحريات انه ينتهي في شهر تشرين الاول من العام الماضي.

واشار الى ان الدوائر المختصة في المحافظة اوقفت عملية اعادة تكرير الشحنة وتم تشكيل لجنة تحقيقية من قبل مجلس محافظة ميسان للتحري عن الاسباب الحقيقية التي تقف وراء قيام وزارة التجارة بهذا الامر مؤكدا رفض الحكومة المحلية في ميسان لهذا التصرف".

من جانبه قال عضو مجلس محافظة ميسان سعدون معلة لـ(المدى)"ان المجلس شكل لجنة تحقيقية مؤلفة من لجنة الصحة ولجنة الزراعة وستتولى التحقيق بالموضوع والاعلان عن النتائج في الايام القادمة.

الفضيحة الثانية جاءت من محافظة كربلاء حيث اكتشف ان مخازن وزارة التجارة في المحافظة تحوي مواد منتهية الصلاحية حيث اكد مسوؤلون محليون أن فساد بعض المدراء العامين في الوزارة أوصلها إلى تلك المخازن.

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني قال ان وجود حالة الفساد المالي والاداري في وزارة التجارة عرقل توزيع هذه المواد الغذائية بحيث قام عدد من المدراء بالتعاقد مع شركات من الدرجة الثالثة بحيث اوصل كميات من المواد تالفة او غير صالحة للاستهلاك البشري.

لم تنته سلسلة الفضائح هذه حيث فاجاتنا مديرية كمارك المنطقة الجنوبية بخبر من الوزن الثقيل حيث كشفت الجهات المسؤولة في المديرية عن أنها امتنعت عن تسليم لجنة من وزارة التجارة شحنة من ٣٠ ألف طن من السمن وزيت الطعام من منشأ ماليزي، انتهت مدة صلاحيتها بسبب تركها في ميناء ام قصر منذ ايار العام ٢٠٠٩.

وقال مدير الجمارك الجنوبية محمد عبد الرضا في تصريح صحفي ان الشحنة منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك البشري طبقا لتعليمات جهاز التقييس والسيطرة النوعية.وبين ان ميناء ام قصر كان قد استقبل في السابع والعشرين من ايار عام ٢٠٠٩، (١٣٧٩) حاوية من السمن وزيت الطعام، وهي متروكة منذ ذلك الحين ما تسبب بتلفها وانتهاء صلاحيتها، مشيرا الى أن المديرية امتنعت عن ترويج المعاملة الجمركية لهذه الشحنة او تسليمها لوزارة التجارة لهذه الأسباب.ونوه عبد الرضا بأن القضية لا تخضع للتسوية القانونية بل تتعلق بتعليمات جهاز التقييس والسيطرة النوعية وصحة المواطنين، مبينا ان تعليمات جهاز التقييس تمنع دخول أية منتجات غذائية مضى على انتاجها اكثر من نصف مدة صلاحية الاستهلاك اذا كانت تزيد على السنة، وثلث المدة بالنسبة للمواد التي لا تزيد صلاحيتها على السنة.وأكد ان مواد الشحنة المذكورة تم انتاجها في ايار ٢٠٠٩ وتنتهي صلاحيتها اواخر الشهر المقبل، لافتا الى ان وزير التجارة أمر بتشكيل لجنة لمعاينة تاريخ انتاج المواد وتقديم محضر بالمواد والبيانات الخاصة بالشحنة وما طرأ عليها من تغيرات.

وزارة التجارة من جانبها حاولت ان تتدارك ا لفضيحة

فاسرعت بتشكيل لجنة بشان الاتهامات التي وجهت للوزارة حول نقل شحنة من الزيوت المنتهية صلاحيتها من ميناء ام قصر حيث نقل مصدر مسؤول في الوزارة ان الوزير طلب تم تشكيل لجنة برئاسة دائرة الرقابة في الوزارة تتولى مسؤولية اجراء تحر موقعي وسريع بشأن الاتهامات التي وجهت للوزارة والتي اشارت الى ان الوزارة نقلت شحنة من زيت الطعام من موانئ الجنوب الى مخازنها في محافظات البصرة وميسان وذي قار.واكد المصدر المسؤول في الوزارة ان اللجنة ستعمل بالتزامن والتعاون مع لجنة منبثقة عن مجلس النواب للتأكد من صحة المعلومات من عدمه.وكان النائب عواد قال في تصريح صحفي ان وزارة التجارة قامت بنقل شحنة الزيت الفاسد الى محافظات البصرة وميسان وذي قار، رغم معرفتها بانتهاء صلاحيتها، وانه قدم الوثائق الخاصة بذلك الى رئاسة مجلس النواب لتشكيل لجنة تحقيقية بالموضوع، داعيا وزير التجارة الى اتخاذ موقف سريع لمنع توزيع الشحنة بين المواطنين.

المرجعية الدينية في النجف من جانبها حذرت، وزارة التجارة من إدخال الحاويات المحملة بزيت الطعام المنتهي الصلاحية متوقفة في ميناء أم قصر بالبصرة، فيما حملت هيئة النزاهة مسؤولية الأمر كونها أبلغت بذلك ولم تحرك ساكناً.

وأشار مسؤول العلاقات الخارجية في المرجعية الدينية بالنجف كامل المسعودي في حديث صحفي إلى"وجود معلومات تفيد بوجود حاويات محملة بزيت الطعام المنتهي الصلاحية متوقفة على رصيف عشرين في ميناء أم قصر بمحافظة البصرة"، مضيفاً أن"تلك الكميات من الزيت تحولت بفعل التلف من مادة صفراء إلى سوداء اللون".

وأضاف المسعودي أن"وزارة التجارة تروم استلام هذه المادة لتوزيعها على وكلاء المواد الغذائية، ليتم توزيعها على المواطنين خلال نيسان الحالي على الرغم من علمها بانتهاء مدة صلاحيتها"، مشيرا إلى أن"المرجعية تحذر وزارة التجارة من استلام تلك المواد وتوزيعها على المواطنين، كونها ستتسبب بكارثة صحية".

وشدد المسعودي أن"المرجعية لن تسكت عن هذا الفساد، كما أنها تحمل هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام في وزارة التجارة مسؤولية ذلك الأمر"، لافتا إلى أنها"بلغت هيئة النزاهة بالأمر، ليل أمس، وأكدت الأخيرة أنها سترسل ليلاً لجنة للتدقيق فيه، إلا إن المرجعية لم تجد تحركاً جدياً من النزاهة حتى الآن".

وأوضح المسعودي أن"مادة زيت الطعام المنتهية الصلاحية كانت قد استوردت منذ عام من قبل تاجر متعاقد مع وزارة التجارة، وبعد الفحص ثبت أنها غير مطابقة للمواصفات التي وضعتها السيطرة النوعية في وزارة التخطيط"، مؤكداً أن"الوزارة وبالرغم من ذلك تروم استلامها اليوم وتوزيعها.

فيما مصادر اخرى في الوزارة اكدت ان هذه الكمية من الزيوت لم تنته صلاحيتها بعد ففي حديث مع مدير عام الشركة العامة للمواد الغذائية عدنان صالح اجاب في بداية الامر ان الوزارة هي صاحبة الرد وانه لا يستطيع ان يتحدث في الموضوع، الا انه عاد وقال في الاتصال الثاني معه:

-ان المادة موضع الحديث ليست زيوتا بل دهن نباتي، وهو مفحوص من قبل جهاز السيطرة النوعية التابع للوزارة وهو صالح للاستهلاك البشري لكنه محدد بالصلاحية للفترة من الشهر الرابع وحتى الشهر السادس، وان الحاويات التي تتحدث عنها الصحف لا تزال في ميناء ام قصر ولم يتم توزيعها حتى الان.

البرلمان يحقق في الأمر

اشارت النائبة عن اللجنة الاقتصادية في البرلمان ناهدة إلى الدايني ان هناك لجنة تحقيقية مشكلة للنظر في امر تلك الصفقة التي قيل انها غير صالحة للاستهلاك كونها منتهية الصلاحية، واوضحت الدايني انها زارت قبل ايام مخازن للمواد الغذائية في ديالى ووجدت هناك مواداً لم تثبت صلاحيتها في تلك المخازن ومنها زيوت نباتية، واوضحت الدايني ان اللجنة سيكون لها اتصال مع وزارة التجارة لمناقشة تاريخ الشحن وصحة التواريخ المثبته على الزيوت المستوردة لا تزال في ميناء ام قصر او في المخازن.

عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان محما خليل اكد هو الاخر ان البرلمان لا زال بانتظار نتائج التحقيق في صفقة الزيوت النباتية المنتهية الصلاحية، واكد انه سيكون لنا حديث اخر اذا ما ثبت عدم صلاحية الزيوت المشار اليها.

واشارت الدكتورة ازهار الشيخلي من لجنة حقوق الانسان في البرلمان ان هذا الموضوع اثير قبل شهرين عندما كان صفاء الدين الصافي وزيرا للتجارة، وقد رفضنا دخول هذه الزيوت وتوزيعها، الا ان هناك كما يبدو ضغوطا على الوزارة والشركة ايضا، وقد تم توزيع تلك الزيوت، ومن المفروض ان يحال الامر الى التحقيق وبشكل عاجل كون الامر له علاقة بحقوق المواطنين، واتخاذ الاجراءات العاجلة.

الكشف عن شحنة تضم (٥٠٠٠) طن من الزيوت منتهية الصلاحية تعتزم وزارة التجارة إعادة تصنيعها في ميسان

اللجنة الاقتصادية في البرلمان تؤكد إحالة الموضوع إلى لجنة تحقيقية

هيئة النزاهة تعلم بالأمر لكنها لم تتخذ الإجراء المناسب!

فتح كل ملفات الفساد

النائب جعفر الموسوي عضو لجنة النزاهة في البرلمان اكد ان ملفات الفساد ستلاحق ولن يستثنى احد من ذلك الموسوي قال في تصريح صحفي

لا أحد يستطيع ان ينكر ان ملف الفساد شائك ومتضخم جداً، ونحن ننوي فتح هذا الملف منذ العام ٢٠٠٣ حتى الآن، لأن هناك وللأسف كثيرين لوثوا ايديهم بالفساد. دورنا البرلماني يفرض علينا ان نحقق في هذا الملف ونعيد الى الشعب العراقي حقوقه، وقد قسمنا اللجنة الى ثلاث كل منها تعنى بمجموعة من الوزارات. وقد كانت بادرة جيدة تلك التي قام بها رئيس الوزراء بتخفيض راتبه، وتحويل المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث الى الأرامل والأيتام، هؤلاء اولى بهذه المعونة اكثر من غيرهم لأنهم فقدوا معيلهم.

وأود هنا ان اؤكد على اننا في اللجنة لن نرحم احداً اذا ثبت عليه الفساد، ونحن عازمون على كشف كل الفساد، لأنه يجب اعادة الهيبة للعمل العام وعلاقاته بالمواطن، فالمسؤول عليه ان يعلم انه يعمل من اجل الخفايا. وكذلك سيتم الغاء المادة ١٣٦ ب من قانون العقوبات العراقي التي تنص على عدم تحويل أي مسؤول في الدولة الى القضاء، وهذه المادة موجودة والآن يجب ان تلغى تماماً.

الفساد الإداري

اشار حاتم السعدي رئيس جمعية حقوق الانسان ان الجهات الرسمية لم تؤكد او تنفي الموضوع ولكن كمبدأ عام فانه جزء من الفساد الاداري والمالي المستشري في الدولة في الوقت الحاضر، الا انه يتعلق بحياة المواطن وصحته، وليت الامر ينتهي بهذا الشكل بل هناك مواد تم توزيعها من قبل وزارة التجارة تحوي موادا مسرطنة، وعلى الجهات المعنية ان تهتم بالامر عبر اللجان التحقيقية واحالة المسؤول المقصر الى القضاء.

التعويض القانوني

واكد الخبير القانوني حسن شعبان ان في حالة الحاق الضرر بالمواطن فانه يستطيع اقامة الدعوى على الجهة او الحكومة التي تسببت في الحاقه بالضرر، كما تستطيع الجهات الاعلامية ايضا اقامة الدعوى على المتسبب بالضرر العام، وفي مثل هذه الحالة تحال الشركة او الوزارة الى القضاء، ويأخذ القانون مجراه اما بالتعويض المادي او اي تعويض اخر وفق الاضرار الملحقة بالمتضرر، كما كان للمواطنين في المحافظة حديث لـ(المدى) عن هذا الموضوع.

المواطن جبار محمد صاحب محل لبيع المواد الغذائية في المحافظة قال: هذا موضوع خطير يجب ان لايتم السكوت عليه فحياة وصحة المواطن ليس بلعبة كيف يصار الى اعادة تصنيع زيوت منتهية الصلاحية وبالتالي القيام فيما بعد بتوزيعها على المواطنين. ودعا جبار الجهات الحكومية والدوائر الرقابية الى القيام بدورها على اكمل وجه من اجل الحفاظ على صحة المواطن ومحاسبة المقصرين.

اما المواطنة اسماء سلام ربة بيت فقالت: نحن لانعلم عن اي شيء يدور حولنا فتارة تظهر لنا نشارة الحديد في الشاي واليوم تريد وزارة التجارة اعادة تصنيع زيوت منتهية الصلاحية حتى يستهلكها المواطن المسكين وكأن المواطن اصبح حقل تجارب لوزارة التجارة واثنت سلام على الدوائر الحكومية والرقابية التي ساهمت في اكتشاف هذا الامر داعية في الوقت ذاته الى بذل المزيد من الجهود للحفاظ على صحة المواطن من الفساد.

فيما استنكر عدد من مواطني بغداد ان تقدم وزارة التجارة على توزيع مواد منتهية الصلاحية، المواطن ناصر عدنان"معلم"قال لـ(المدى) لقد ضجر العراقيون حقا من هذا الفساد و إذا كان (الرمز صدام) فاسدا من اجل بناء جبروته الكاذب بتمويل أعمال القمع الوحشية ضد أبناء الشعب و إنشاء قصوره الستة و السبعين الباذخة فما بال المسؤولين الان؟ فقد كان الشعب يتوقع حقا و يأمل بحرارة أن يكون مجيئهم ثورة على واقعه المأساوي و عمل جاد لردم الفجوات العميقة التي حفرها في الواقع العراقي و خاصة في مجال مكافحة الفقر الذي عاش و يعيش ملايين العراقيين تحت وطأته إلى الآلان من دون تغيير حقيقي و التغيير النسبي الذي أحدثته الحكومات في زيادة رواتب الموظفين ليس كافيا و واسعا و ظل الفقراء يعانون و كأن أي تغيير لم يحدث إذ بقيت مآسيهم و معاناتهم على حالها.

فيما اكدت السيدة"ام نمير"موظفة انها تعجب لهذه الاساليب التي تمارسها دوائر في وزارة التجارة.. فعلى الرغم من غياب الكثير من مفردات البطاقة التموينية الا ان ماتبقى منها هو مجرد نوعيات رديئة من الاغذية فالوزارة تستورد اسوأ الانواع وأضافت: ان غياب الرقابة وعدم محاسبة المسؤولين اثر كثيرا على مستوى مفردات البطاقة التموينية!

الاعلامي فراس القيسي قال لـ(المدى): ان الحكومة انتبهت مؤخرا لاهمية البطاقة التموينية بالنسبة للمواطن العراقي وقد كان قراراً صائبا من الحكومة ان لا تستجيب لدعوات الغاء البطاقة التموينية – غير الناضجة – و الداعية إلى إعطاء بديل نقدي عن البطاقة لان هذا البديل سيكون مستهدفا من قبل التجار و الباعة الذين لا يفكرون بمصلحة الفقراء و معيشتهم بل يفكروا بجيوبهم و زيادة أرصدتهم وتحويل مخصصات شراء الطائرات الحربية مليون دولار إلى ميزانية البطاقة التموينية ويضيف القيسي: لكن يبقى الشيء الأكثر أهمية و الذي يجب على الدولة معالجته هو استئصال الفساد المالي و الإداري و محاربته و يتجسد هذا بوضوح من خلال وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب و جعل الكفاءة و النزاهة هما المعياران الأساسيان ليشغل الموظف مكانه المناسب في وزارة التجارة و أقسام البطاقة التموينية في بغداد و المحافظات و في هيئات النزاهة والتفتيش و المراقبة المختلفة وبذلك نستطيع إيقاف التغطية المكشوفة على أعمال السلب و النهب لطعام الفقراء و تأمين وصول حصة المواطن الفقير في وقتها المناسب بعد تحسين نوعيتها و إعادة مواد أساسية أخرى مثل حليب الأطفال والشاي والصابون ومساحيق الغسيل وغيرها من المواد الضرورية ومراقبة عدم استبدالها بمواد اقل جودة منها، لكن للاسف ما يحصل في اروقة الوزارة وفي دوائرها الاخرى يضعنا نتساءل الى متى سيظل الفساد الاداري مستشريا.. وهل يستحق المواطن العراقي بعد كل ماعاناه ان نقدم له مواداً تالفة ومنتهية الصلاحية؟! تساؤل الزميل القيسي نضعه على مكاتب المسؤولين في وزارة التجارة وننتظر الجواب.